الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الرابع من عام 2020)

من 2020/10/1-2020/12/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات) 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي..... 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاون 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 21

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر..... 25

سابعاً: أخبار الهيئة..... 32

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	أكتوبر -ديسمبر 2020	أكتوبر -ديسمبر2019	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	7,908.92	6,436.99	22.87%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	39,983.34	19,431.90	105.76%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	9,703.30	11,510.08	-15.70%
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	57,595.56	37,378.96	54.09%

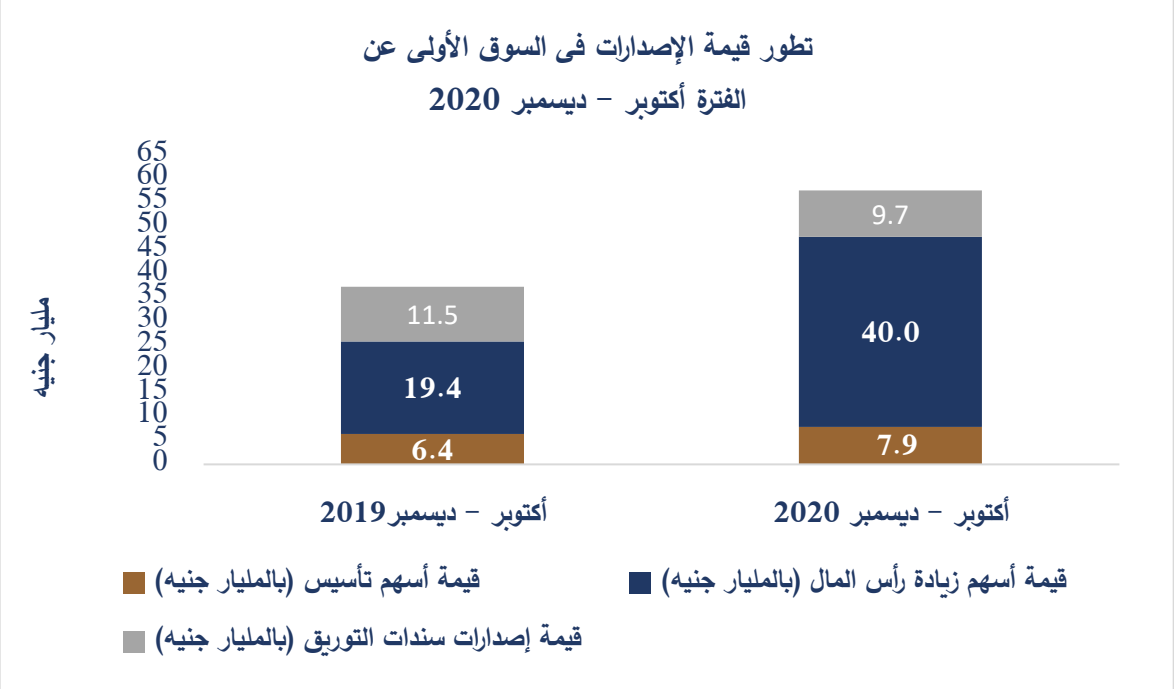

يتضح من البيانات أن هناك زيادة في قيمة إصدارات الأسهم والسندات الجديدة بصفة عامة في الربع الرابع من عام 2020 بنسبة بلغت نحو 54.09%، مع زيادة قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 22.87% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وكذا زيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 105.76%، وانخفضت قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 15.70% عن الفترة المقابلة لها في العام السابق.

جدول (1-2): بيان تفصيلي بموافقات الإصدارات الجديدة للسندات

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2020	أكتوبر -ديسمبر2019	معدل التغير (%)
عدد الإصدارات	7.00	11.00	-36.36%
قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)	9,703.30	11,510.08	-15.70%
قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)	9,703.30	11,510.08	-15.70%

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد انخفضت بنحو 15.70 % في هذا الربع (من أكتوبر – ديسمبر 2020) عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما انخفض عدد الإصدارات بنسبة 36.36%، هذا وتجدر الإشارة إلى أن كافة السندات خلال الفترات المعروضة هي سندات توريق فقط ولا توجد سندات شركات.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق ديسمبر 2020	إغلاق ديسمبر 2019	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,845.26	13,961.56	-22.32%
EWI EGX70	2,145.15	-	-
EGX100 EWI	3,097.82	-	-
مؤشر النيل	1,048.13	482.55	117.21%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2019 & 2020).

*: تم استحداث مؤشر EGX70 ليصبح EGX70 EWI لذا لايوجد قيمة مقارنة.

*: تم استحداث مؤشر EGX100 ليصبح EGX100 EWI لذا لايوجد قيمة مقارنة.

EGX30 (01/10/2020-31/12/2020)

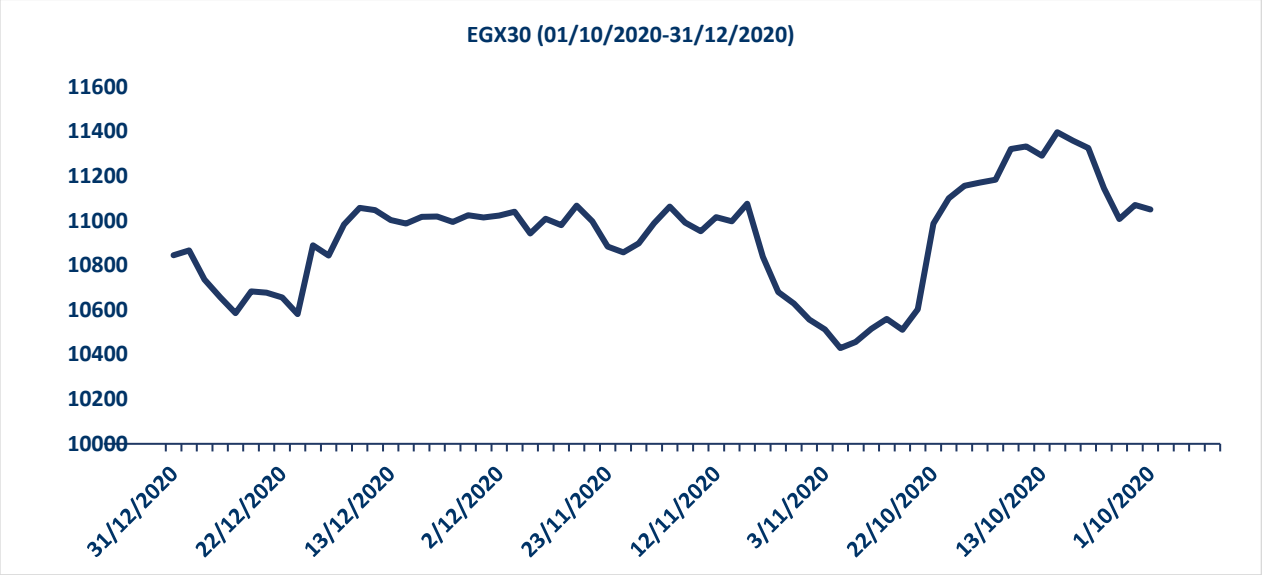

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر-ديسمبر 2020):

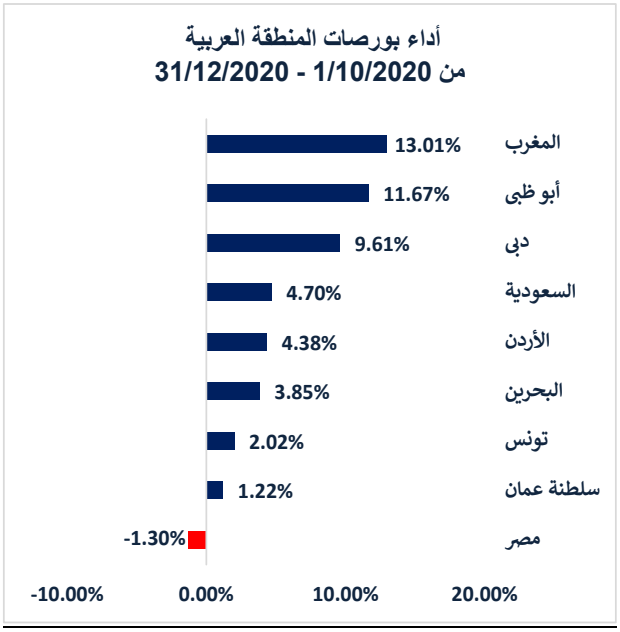

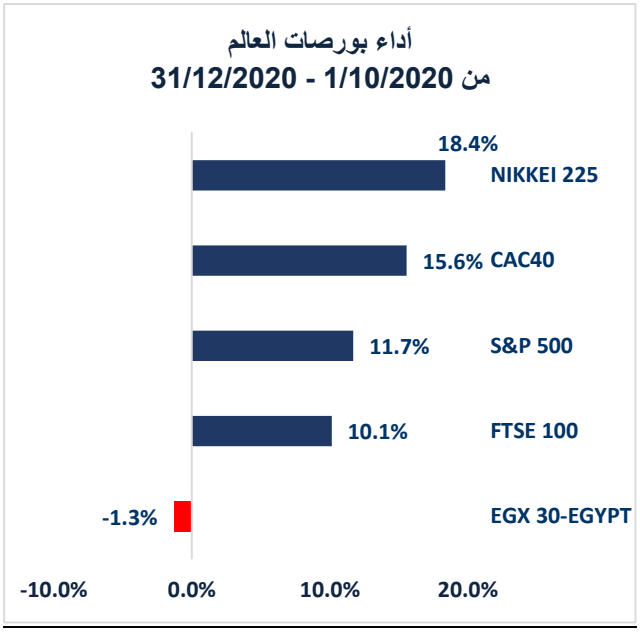

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر 2020:

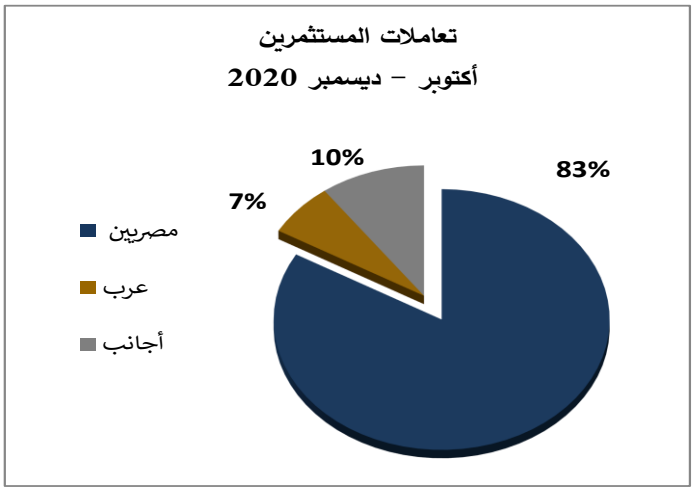

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو83.4 % ثم الأجانب بنسبة 10.1% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 6.6%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2019	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	93,649.77	40,524.95	131.09%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	416.33	151.56	174.69%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	8,572.88	17,632.52	-51.38%
السندات (بالمليون جنيه)	60,085.95	59,249.94	1.41%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	2.23	0.25	785.58%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	162,310.82	117,407.66	38.25%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	30,985.51	11,787.83	162.86%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2019 & 2020).

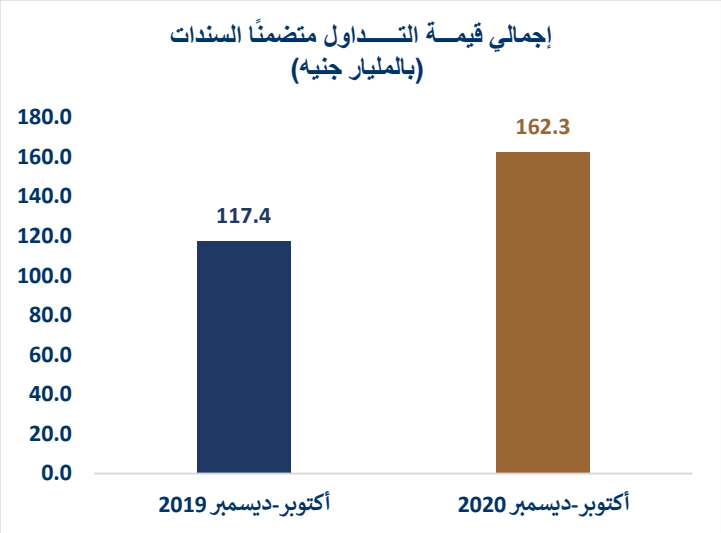

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الرابع من عام 2020 بالمقارنة بالربع الرابع من عام 2019، من نحو 117.4 مليار جنيه إلى نحو 162.3 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 38.25%.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2020

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 650.0 جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2020 وذلك بانخفاض بلغ نحو8.23 %عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 12.21%، كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق ديسمبر 2020	إغلاق ديسمبر 2019	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	650.0	708.3	-8.23%
رأس المال السوقي لـ EGX30	318.4	401.4	-20.68%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1	1.1	-9.09%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2019 & 2020).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحســـاب هذه النسبة : 5322.3 مليار جنيه لعـــام 2019/2018 (بسعر السوق و الأسعار الجارية) ومصـــدره البنك المركزى المصرى (https://www.cbe.org.eg).

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط) عن الربع الرابع (من أكتوبر حتى ديسمبر) 2020:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2019
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	4,694.7	4,133.3
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	5,245.1	4,747.6
إجمالي	9,939.8	8,880.9
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,192.4	2,811.0
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	2,493.4	2,072.2
إجمالي	4,685.8	4,883.2

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

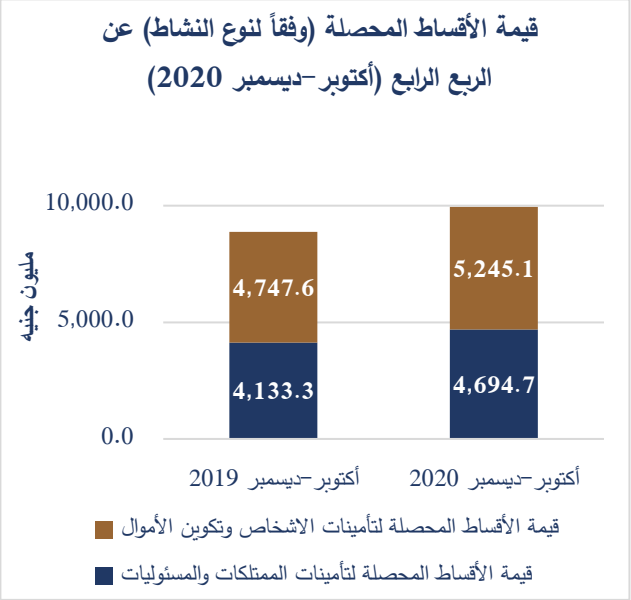

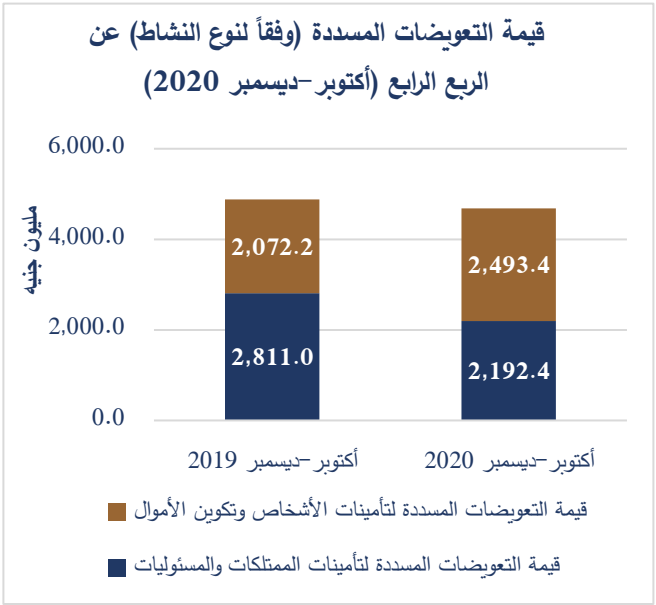

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع االتأمين) عن الربع الرابع (من أكتوبر حتى ديسمبر) 2020:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2019
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	8,655.1	7,592.1
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,284.7	1,288.8
إجمالي	9,939.8	8,880.9
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	4,164.7	4,542.0
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	521.1	341.2
إجمالي	4,685.8	4,883.2

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

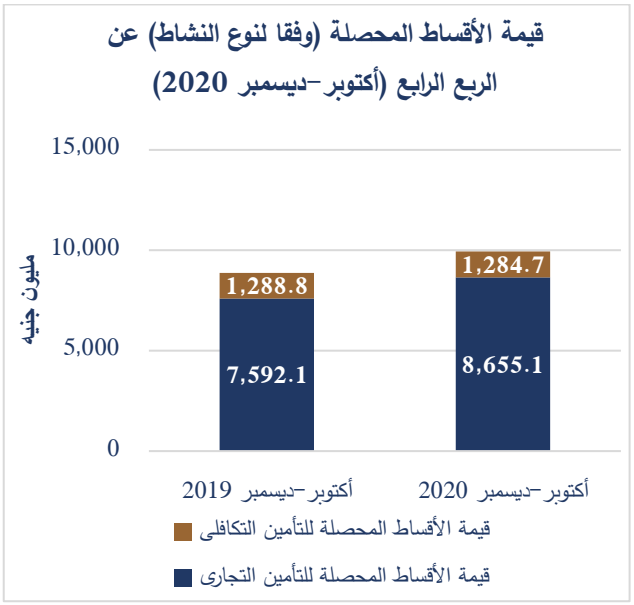

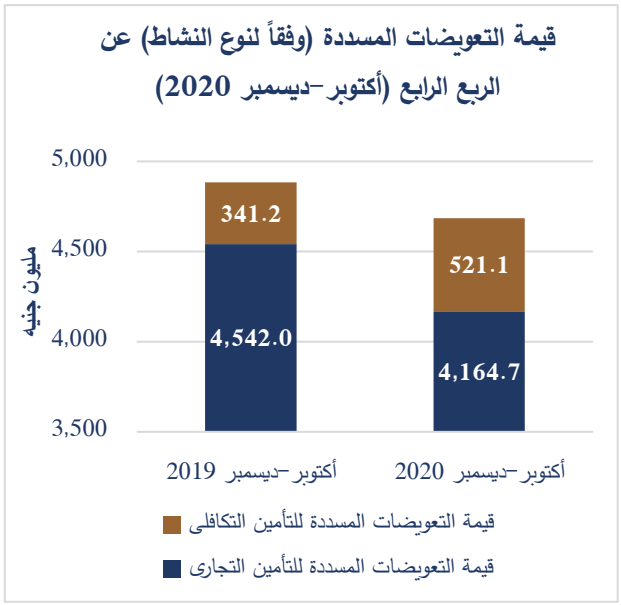

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (3-4): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى سبتمبر 2020	حتى سبتمبر 2019
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	42	39
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	5	5

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى نحو 41 شركة تأمين سارية وجمعية تأمين تعاونى واحدة.
- تم قيد المجمعة المصرية للتأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/2/24.
- تم قيد صندوق التأمين الحكومى لرعاية طلاب مدارس مصر في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/9/22.

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): عدد المهنيين في مجال التأمين

	حتى ديسمبر 2020	حتى ديسمبر 2019
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	92	90
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13089	13300
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	22	69
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	375	408
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	15
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	367	361
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يلاحظ انخفاض عدد شركات خبراء المعاينة وكذا شركات خبراء التأمين الإستشاريين نظراً لإلغاء ترخيص العديد من الشركات لعدم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 193 لسنة 2018 .
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة في عدد المهنيين بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.4 مليار جنيه عن الربع الحالي (2020/10/1-2020/12/31) مقابل نحو3.3 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 3% وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2020:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2020/10/1-2020/12/31)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2019		أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2019	
الإجمالي	1450	1567	-7.47%	1369.7	725.2	88.87%

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2020/10/01-2020/12/31) بنسبة تصل إلى 7.47% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2019، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 88.87% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2020/10/1-2020/12/31)

الدخل الشهري بالجنيه	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2019		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	326	22.48%	206	13.15%	58.25%
أكبر من 2500 -3500	152	10.48%	695	44.35%	-78.13%
أكبر من 3500	972	67.03%	666	42.50%	45.95%
الإجمالي	1450	100.00%	1567	100.00%	-7.47%

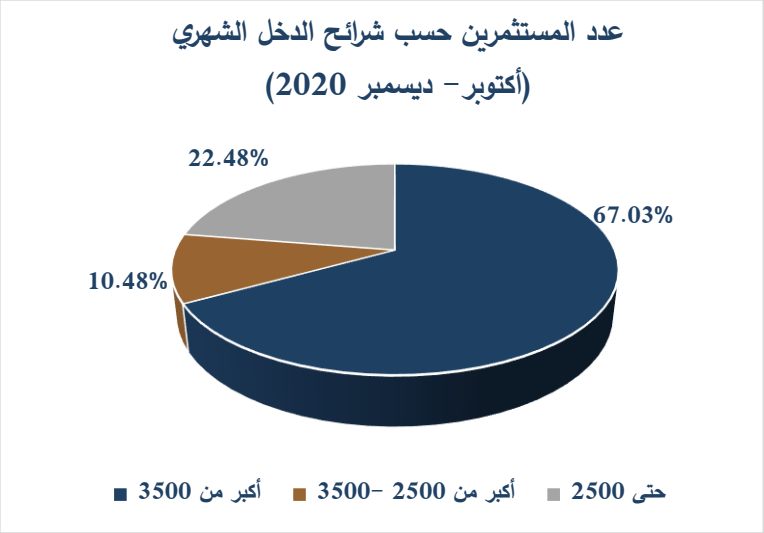

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 67.03%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة من عدد المستثمرين بلغت نحو22.48% وذلك في الربع الرابع من عام 2020 (2020/10/01-2020/12/31).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2020/10/01-2020/12/31)

فئة المساحات م2	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2019		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من 0 -66 م2	106	7.31%	72	4.59%	47.22%
من 66-86 م2	173	11.93%	67	4.28%	158.21%
أكبر من 86 م2	1171	80.76%	1428	91.13%	-18.00%
الإجمالي	1450	100.00%	1567	100.00%	-7.47%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو80.76% في الربع الرابع من عام 2020، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره

من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو91.13%.

عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2020/12/31-2020/10/01)

نوع الغرض	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2019		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	1438	99.17%	1540	98.28%	-6.62%
أخرى	12	0.83%	27	1.72%	-55.56%
الإجمالي	1450	100.00%	1567	100.00%	-7.47%

قيمة التمويل العقاري موزعا حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2020/12/31-2020/10/01)

نوع العميل	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2019		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	
عادى	619.4	45.22%	338.6	46.69%	82.92%
عميل صندوق	61.0	4.46%	96.6	13.32%	-36.81%
محافظ مشتراه	689.2	50.32%	290.0	39.99%	137.68%
الإجمالي	1369.7	100.00%	725.2	100.00%	88.87%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2019	معدل التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	15	15	0%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2409.5	2292.8	5.09%

* قد تختلف البيانات في الجدول أعلاه والمتعلقة بسنة المقارنة 2019 عن البيانات المنشورة لحدوث بعض التسويات.

- يتضح من الجدول أعلاه أن عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري قد بلغ عدد (15) شركة بنهاية الربع الرابع لعام 2020، وهو نفس عدد الشركات بنهاية الربع الرابع عام 2019.

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الرابع من عام 2020 نحو (186) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (196) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2019 بمعدل إنخفاض بلغ نحو 5.1% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري تراكميًا حتى نهاية ديسمبر عام 2020

البيـــان	تراكمياً حتى ديسمبر 2020	تراكمياً حتى ديسمبر 2019	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	186	196	-5.1%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2020	أكتوبر -ديسمبر 2019	معدل التغير %
عدد العقود	803	783	2.6%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	18.648.9	15.307	21.8%

شهدت الفترة من أكتوبر – ديسمبر عام 2020 ارتفاعا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019، حيث ارتفعت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 18.6مليار جنيه مقارنةً بنحو 15.3 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 21.8% بينما ارتفع عدد العقود من 783 عقدا الى 803 عقدا وبمعدل ارتفاع بلغ 2.6%.

وتجدر الاشارة الى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة، كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

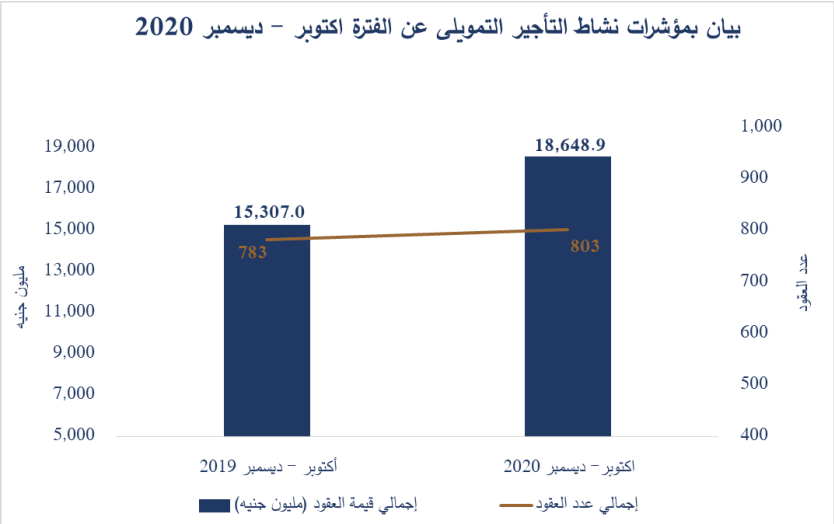

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	اكتوبر – ديسمبر 2020			اكتوبر –ديسمبر 2019		
		عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية وفقاً للقيمة %	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية وفقاً للقيمة %
1	عقارات وأراضي	145	15793.32	84.69%	80	10571.18	69.06%
2	سيارات نقل	315	772.72	4.14%	281	1223.9	8.00%
3	معدات ثقيلة	70	721.79	3.87%	76	408.37	2.67%
4	آلات ومعدات	53	494.06	2.65%	56	703.42	4.60%
5	خطوط انتاج	185	221.46	1.19%	241	317.61	2.08%
7	سيارات ملاكي	3	0.45	0.00%	6	4.52	0.03%
6	أجهزة مكتبية	18	573.22	3.07%	19	1284.81	8.39%
8	بواخر وطائرات	0	0	0.00%	2	341.6	2.23%
9	المال المعنوي	0	0	0	1	7.5	0.05%
10	أخرى	14	72.23	0.39%	21	443.43	2.90%
الإجمالي		803	18648.9	%100.00	783	15307	%100.00

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من اكتوبر – ديسمبر 2020 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 15.7 مليار جنيه وبنسبة 84.7 % من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) ، وحل في الترتيب الثانى نشاط سيارات النقل باستحواذه على 4.14% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 0.77 مليار جنيه ، يليهم نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.72 مليار جنيه وبنسبة 3.87 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 22 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 20 شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كورب ليس للتأجير التمويلي- بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية -وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 19.79%، تليها شركة شركة جى بى للتأجير التمويلى في المركز الثانى بنسبة 15.22 %، لتأتى في الترتيب الثالث شركة بى ام للتأجير التمويلى بنسبة 15.06% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

(أكتوبر -ديسمبر 2020)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	كوربليس للتاجير التمويلى -مصر (كورب ليس)	3,691.2	19.79%
2	جى بى للتاجير التمويلى	2,839.1	15.22%
3	شركة المجموعة المالية هيرمس للتاجير التمويلى	2,808.3	15.06%
4	بي ام للتأجير التمويلي	1,618.9	8.68%
5	التوفيق للتاجير التمويلى	1,190.8	6.39%
6	شركة جلوبال ليس للتاجير التمويلى	1,181.2	6.33%
7	كايرو للتأجير التمويلى	658.4	3.53%
	يو اى فاينانس	643.1	3.45%
	شركة اتش دى للتأجير التمويلى HD Leasing	559.5	3.00%
8	أخرى	3,458.8	18.55%
	الإجمالي	18648.2	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 6.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2020 بالمقارنة بنحو 5.2 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2019، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 30.5%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	نهاية ديسمبر 2020	نهاية ديسمبر 2019	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	**6,862.2**	**5,256.5**	**30.5%**

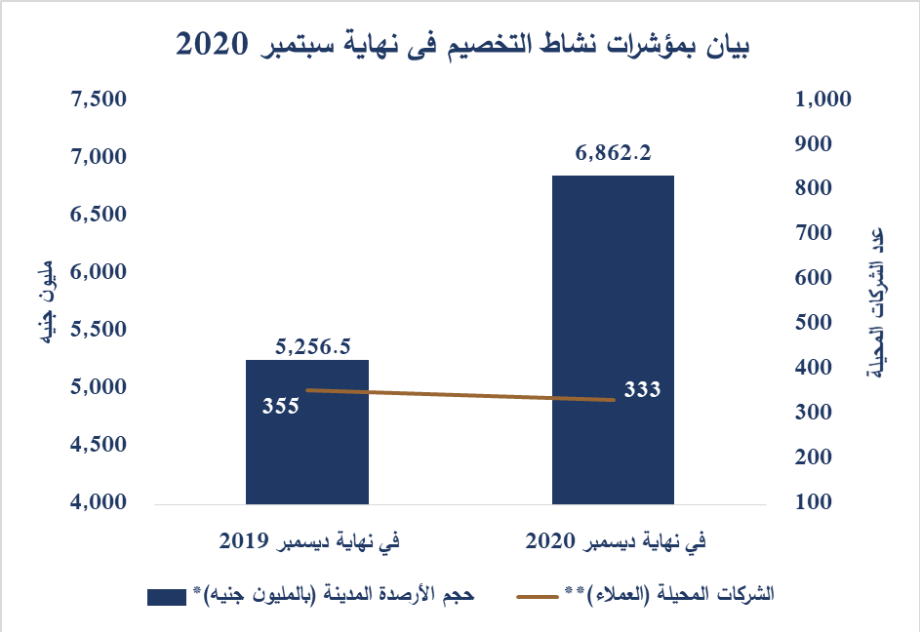

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأورق المخصمة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـان	أكتوبر -ديسمبر 2020	أكتوبر -ديسمبر 2019	معدل التغير %
مع حق الرجوع	1.751	1.994.7	17.4%
بدون حق الرجوع	2.237	1.401.4	-12.2%
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	3.988	3.396.1	59.6%

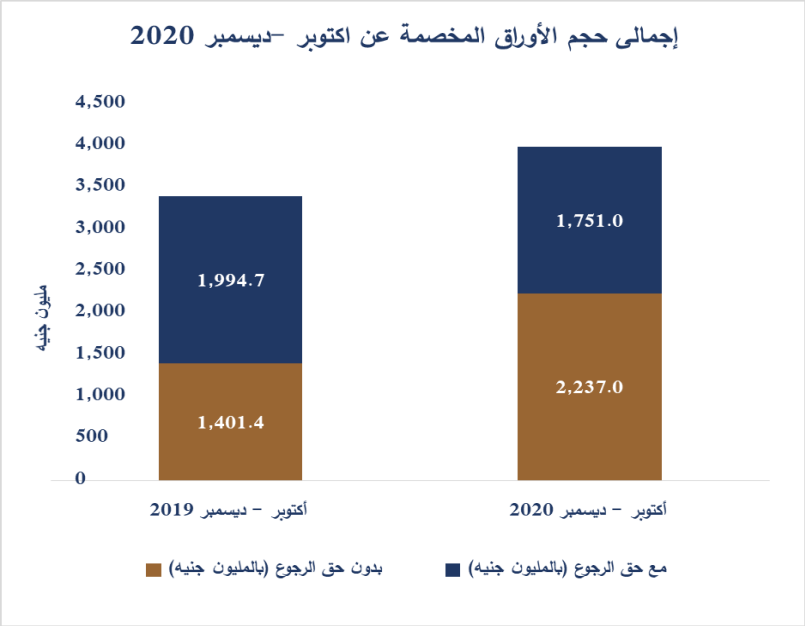

عدد العملاء

جدول (5-3) عدد العملاء

البيان	في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2019	معدل التغير%
عدد العملاء	333	355	-6.2%

عدد شركات التخصيم

جدول (5-4) شركات التخصيم

البـــــــيان	في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2019
إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط	18	11

الحصص السوقية لشركات التخصيم

جدول (5-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (أكتوبر – ديسمبر 2020)

اسم الشركة	أكتوبر -ديسمبر 2020	أكتوبر -ديسمبر 2019
الشركة المصرية للتخصيم	18.63%	28.79%
شركة هيرمس للتخصيم	18.10%	9.95%
شركة درايف للتخصيم	16.73%	18.41%
شركة QNB الأهلي للتخصيم	16.60%	32.86%
شركة جلوبال للتخصيم	8.73%	2.33%
شركة B M للتاجير التمويلي (اضافه نشاط)	6.04%	0%
شركة M L F للتمويل	4.16%	0%
شركة تكنوفاكتورنج	3.41%	2.02%
شركة كونتكت للتخصيم	1.93%	0.35%
شركة التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	1.38%	0%
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	1.30%	2.44%
شركة جلوبال كورب (إضافة نشاط)	1.25%	0%
شركة U E فاينانس (إضافة نشاط)	1.20%	0%
شركة توسع للتخصيم	0.48%	0%
شركة التوفيق للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	0.03%	0%
شركة M G للتمويل (إضافة نشاط)	0.03%	0%
المصرية لضمان الصادرات (EBE حاليا)	0.00%	2%
شركة بلس للتخصيم	0.00%	0.84%
الاجمالى	100.00%	100.00%

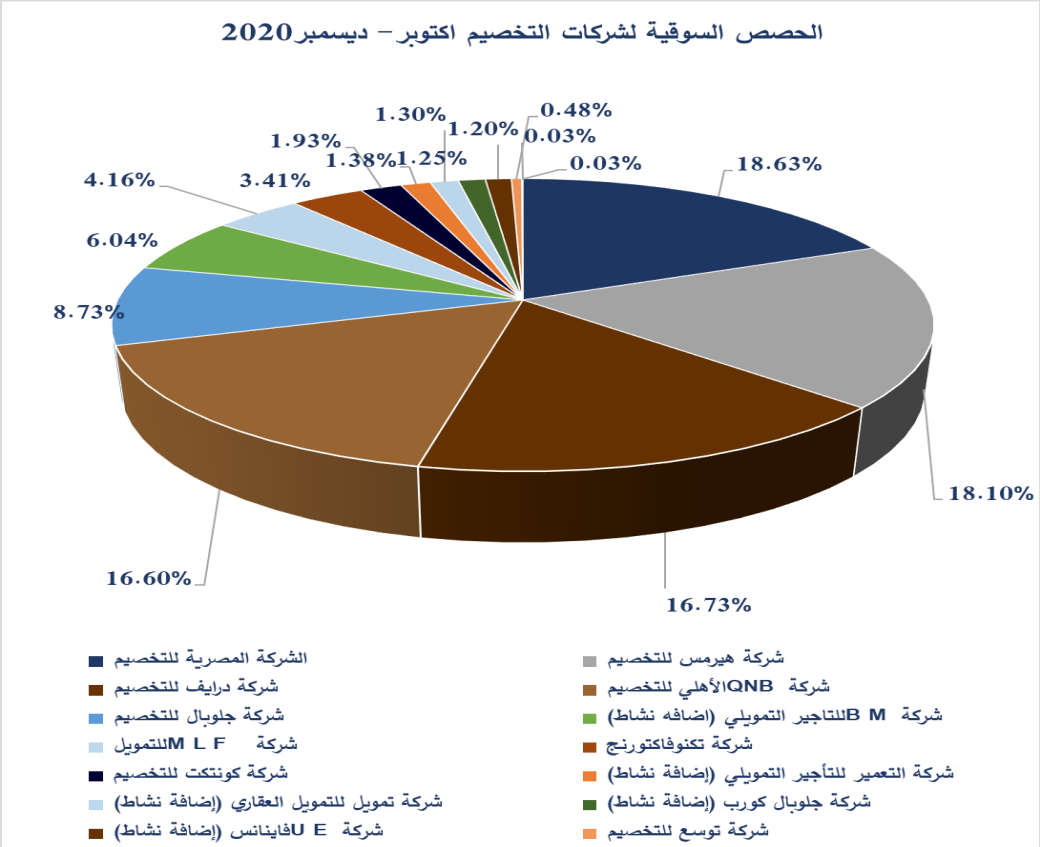
الحصص السوقية لشركات التخصيم اكتوبر – ديسمبر2020
18.63%
18.10%
16.73%
16.60%
8.73%
6.04%
4.16%
3.41%
1.93%
1.38%
1.30%
1.25%
1.20%
0.48%
0.03%
0.03%
الشركة المصرية للتخصيم
شركة هيرمس للتخصيم
شركة درايف للتخصيم
شركة QNBالأهلي للتخصيم
شركة جلوبال للتخصيم
شركة B Mللتاجير التمويلي (اضافه نشاط)
شركة M L Fللتمويل
شركة تكنوفاكتورنج
شركة كونتكت للتخصيم
شركة التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)
شركة جلوبال كورب (إضافة نشاط)
شركة U Eفاينانس (إضافة نشاط)
شركة توسع للتخصيم

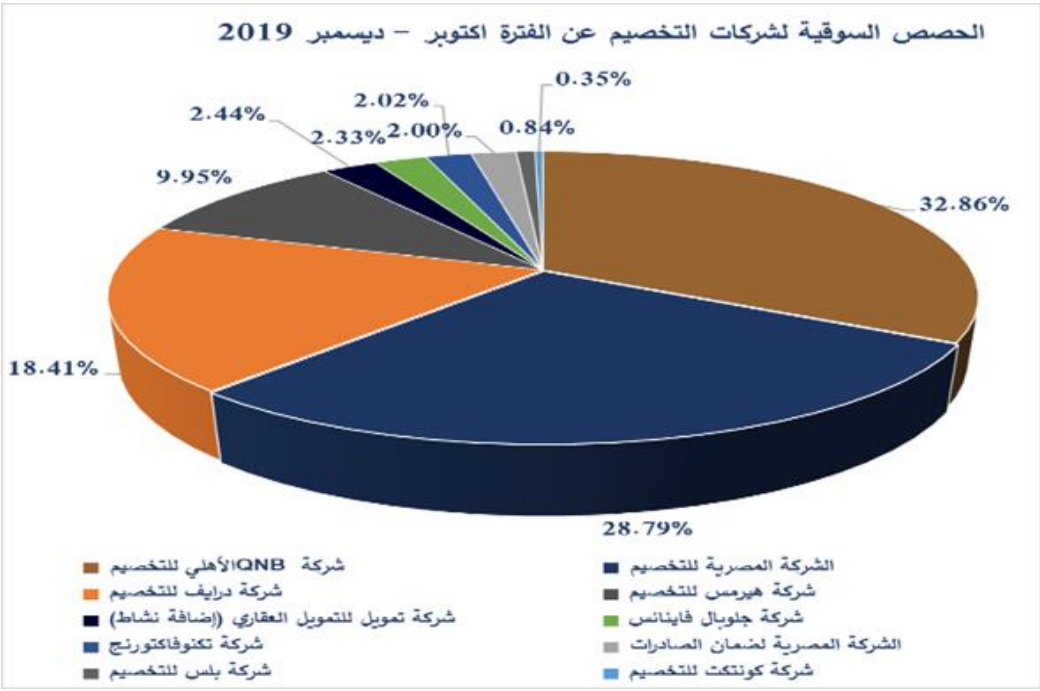
الحصص السوقية لشركات التخصيم عن الفترة اكتوبر – ديسمبر 2019
32.86%
28.79%
18.41%
9.95%
2.44%
2.33%
2.02%
2.00%
0.84%
0.35%
شركة QNBالأهلي للتخصيم
الشركة المصرية للتخصيم
شركة درايف للتخصيم
شركة هيرمس للتخصيم
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)
شركة جلوبال فاينانس
شركة تكنوفاكتورنج
الشركة المصرية لضمان الصادرات
شركة بلس للتخصيم
شركة كونتكت للتخصيم

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2019

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (6-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الرابع من عام 2020				نهاية الربع الرابع من عام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %
شركات	1,265.79	40.02%	10,579.64	54.68%	1,134.24	36.42%	8,298.40	50.25%
جمعيات (أ)	1,664.84	52.63%	7,479.88	38.66%	1,699	54.56%	6,930.22	41.96%
جمعيات (ب)	88.258	2.79%	579.812121	3.00%	119.865	3.85%	580.95089	3.52%
جمعيات (ج)	144.24	4.56%	709.4183515	3.67%	160.887	5.17%	706.17564	4.28%
الإجمالى	3,163.12	100.00%	19,348.74	100.00%	3,113.95	100.00%	16,515.75	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 17.1% حيث بلغت نحو19.35 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 16.52 مليار جنيه.

وبالإضافة لتحقق نمو في قيمة المحفظة، فقد زادت أيضاً أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 1.6 % حيث بلغ العدد 3.16 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2020، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 والذي بلغ فيه عدد المستفيدين 3.11 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 10.6 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.3 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الرابع من عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 54.68%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.02%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 7.5 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.66 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 38.66%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 52.63%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 579.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 88.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 581 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 120 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 3%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.79%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 709 مليون جنيه لعدد

مستفيدين بلغ نحو 144 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2019، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 706 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 161 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 3.67%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.56%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الرابع من عام 2020				نهاية الربع الرابع من عام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2,035.1	64.34%	11,793.0	60.95%	2,000.4	64.24%	9,979.6	60.42%
زراعي	506.9	16.03%	3,529.0	18.24%	463.0	14.87%	2,587.1	15.66%
خدمي	411.0	12.99%	2,687.0	13.89%	435.2	13.97%	2,542.6	15.40%
إنتاجي	210.1	6.64%	1,339.7	6.92%	215.3	6.91%	1,406.5	8.52%
الإجمالى	3,163.1	100%	19,348.7	100.00%	3,113.9	100%	16,515.7	100.00%

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2020 نمواً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح وأعداد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 11.79 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2 مليون

مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 60.95%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 64.34%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.53 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 506.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 463 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.24%، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.03%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 2.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 411 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 435 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.89%، وكذلك بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.99%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.34 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 210 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 215.3 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.92%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.64%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الرابع لعام 2020				نهاية الربع الرابع لعام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1,194.73	37.77%	10,314.98	53.31%	1,085.91	34.87%	8,455.52	51.20%
إناث	1,968.40	62.23%	9,033.76	46.69%	2,028.04	65.13%	8,060.23	48.80%
الإجمالى	3,163.12	100%	19,348.74	100.00%	3,113.95	100%	16,515.75	100.00%

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيم أرصدة التمويل وعدد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2019، وفيما يلي عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2020 نحو 10 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.2 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2020 المركز الأول بنسبة 53.31%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.77%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2020 نحو 9 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.97 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.1 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع 2020 المركز الثاني بنسبة 46.69% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 62.23%.

<u>عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر</u>

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (989) في نهاية الربع الرابع عام 2020، وذلك بالمقارنة بعدد (964) في نهاية الربع الرابع عام 2019 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الرابع عام 2020			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الرابع عام 2019		
	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	18	705	723	17	533	550
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	16	92	108	16	89	105
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	944	80	1024	920	70	990
الشركات	11	991	1002	11	798	809
الإجمالي	989	1868	2857	964	1490	2454

- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

مشروع قانون" تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية "

وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على مشروع قانون" تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية" و ذلك تطبيقاً لتبنى الدولة المصرية سياسة توفير بيئة عمل ناجزة عن بُعد تقوم بشكل أساسي على التبادل الآمن للمعلومات وإشراف رقيب يتوجه بذات القدر نحو الرقابة الرقمية. و يهدف مشروع القانون إلى تعزيز استخدام الرقيب للتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة بهدف تيسير قيامها بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها بشأن الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية واعتماد أدوات تكنولوجية حديثة ومبتكرة لتيسير التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي في مجال استخدام التكنولوجيا المالية

الرقابة المالية تمد مدة عمل تأسيسية اتحاد الأوراق المالية سته أشهر

مدت الهيئة المهلة الممنوحة للجنة التأسيسية للاتحاد المصرى للأوراق المالية لمدة 6 أشهر لعقد اول جمعية عامة للاتحاد. وذلك تماشيا مع التعديلات التى نصت على إنشاء اتحاد يضم الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة التى تسهم فى تنمية نشاط سوق رأس المال وزيادة الوعي به، وتبنى المبادرات الداعمة للنشاط، والتأكد من تطبيق أعضاء الاتحاد لميثاق شرف المهنة، والقواعد المنظمة لالتزامات وحقوق الأعضاء، والعمل على تنمية مهارات العاملين فى مجال الأوراق المالية.

تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة لبداية عام 2021

ارجأت الهيئة تطبيق ثلاثة معايير محاسبة مصرية للعام المالى 2021، وذلك التزاما بقرار رئيس الوزراء بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على القوائم المالية والتي كان من المقرر صدورها وأعاقت تطبيقها الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا المستجد وجاءت التعديلات على معايير المحاسبة المصرية بهدف وضع المبادئ التى يجب على الشركات الالتزام بتطبيقها لتقديم المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية. وأن هذه المعايير تؤدى الى سلامة عرض القوائم المالية ودقتها من خلال توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية للشركات لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية لمستخدمي القوائم المالية مما يمكنهم من اتخاذ القرارات

الاقتصادية والمالية المرتبطة بها على أساس سليم. كما تمثل تلك التعديلات خطوة للتغلب على عائق كبير يعوق تنافسية السوق المصرى في جذب استثمارات أجنبية، وتهيئة الاقتصاد المصرى للدخول في نطاق عمل كبرى الشركات.

حلقة نقاشية لتعديل بعض أحكام مواد قانون التمويل العقاري وتطبيق معايير ملاءة مالية متكاملة على شركات التمويل العقاري

افتتحت الهيئة فعاليات الحلقة النقاشية لعرض معايير ملاءة مالية متكاملة لشركات التمويل العقاري، واستعراض وجهات النظر فى التعديلات المقترحة على بعض أحكام مواد قانون التمويل العقاري، بحضور صندوق الاسكان الاجتماعي والاتحاد المصري للتمويل العقاري واللجنة الاستشارية للتمويل العقاري ورؤساء شركات التمويل العقاري.

و لقد دعت الهيئة لهذا اللقاء لضمان مزاولة نشاط التمويل العقاري بكفاءة والحفاظ على قدرة وإمكانيات شركات التمويل العقاري و تهيئة نشاط التمويل العقاري كي يتماشى مع التعديلات الواردة على معايير الملاءة المالية لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، تمهيداً لبناء نسق موحد يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط تمويلي كما سعت لاستكمال معايير الملاءة المالية لشركات التمويل العقارى من ضرورة ألا يزيد حجم التمويل الذي تحصل عليها الشركة عن طريق الاقتراض عن عشرة أمثال، وألا تزيد هذه النسبة عن 25 مِثل حقوق الملكية بالنسبة لشركات إعادة التمويل العقاري.

الرقابة المالية تبادر بخفض مقابل خدماتها للفحص والدراسة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة

أصدرت الهيئة قرار تنفيذي بإجراء تخفيض على مقابل خدمات الفحص و الدراسة المستحق للهيئة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة عند تقدمها للحصول على موافقة الهيئة على نشرات الاكتتاب العام بمناسبة التأسيس أو زيادة رأس المال، وعند إصدار الأسهم بمناسبة الاندماج أو الانقسام او اصدار اسهم الزيادة من الأرباح او الاحتياطات او بأرصدة دائنة للمساهمين أو بحصص عينية او تعديل القيمة الإسمية للسهم، وعند تقدمها لإصدار السندات أو الصكوك في حالات الاكتتاب العام أو الخاص، وعند الموافقة على دعوة قدامى المساهمين لزيادة راس المال وتداول حق الاكتتاب، وكذلك عند عروض الشراء او الاستثناء منها أو مقابل طرح الأوراق المالية بالبورصة.

وتعد مبادرة منح التخفيض في ضوء تبنى الهيئة لسياسة تنويع مصادر التمويل أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحفيز تلك النوعية من الشركات المتوسطة والصغيرة على الانفتاح والتوجه للبورصة باعتبارها أداة تمويل لمساعدتها في تحقيق النمو والتوسع. كما أن مبادرة الهيئة لتخفيض مقابل خدمات الفحص والدراسة للشركات المتوسطة والصغيرة لتصبح نصف القيمة المستحقة على الشركات الأخرى المقيدة بالسوق الرئيسي يتماشى مع توجه الدولة المصرية في تحقيق رؤية مصر 2030 من خلال تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني وزيادة قدرتها التنافسية.

وقد رأت الهيئة تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة بما يلزم الشركة بالتوجه إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي قبل موعد انعقاد الجمعية العامة لطلب بيان يتضمن المساهمين الذين قاموا بتجميد أسهمهم لغرض حضور الجمعية العامة، وتلتزم الشركة بتسليم البيان لمراقب حسابات الشركة الحاضر بالجمعية للتأكد من صحة كشوف التجميد المقدمة من المساهمين الحاضرين لاجتماع الجمعية ومطابقتها ببيان شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، على ان تقوم شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بإرسال صورة من البيان لكل من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمراعاتها عند التصديق على قرارات الجمعية العامة.

الرقابة المالية تطبق معايير ملاءة مالية متكاملة على شركات التمويل العقاري

وافق مجلس إدارة الهيئة على تعديل معايير الملاءة المالية المطبقة على شركات التمويل العقاري في إجراء تنظيمي لتهيئة نشاط التمويل العقاري كي يتسق مع التعديلات الواردة على معايير الملاءة المالية لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، ومعايير الملاءة المالية لنشاط التمويل الاستهلاكي تمهيداً لبناء نسق موحد يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط تمويلي خاضع لرقابة وإشراف الهيئة.

هذا وقد أسفر الحوار المجتمعي الذي أدارته الهيئة مع ممثلي شركات التمويل العقاري وبحضور الاتحاد المصري للتمويل العقاري على الاتفاق على تكوين مخصصات للأرصدة غير المنتظمة في الأصول العقارية على غرار المتبع في نشاط التأجير التمويلي.

الرقابة المالية تلزم مجالس إدارات شركات التأمين بمتابعة الالتزام بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري.

ألزمت الهيئة كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري والخاص بالأدوات المالية بما يعادل نسبة (1%) من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام المالي المنتهي في 2020/6/30 بعد احتجاز الضريبة، وعلى أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم التصرف فيه إلا بعد موافقة الهيئة.

هذا و يتعين علي مجالس الإدارات الإشراف المباشر لمتابعة التنفيذ والتحقق من توفير المتطلبات اللازمة للتطبيق والتنسيق بين الإدارات المختلفة داخل شركة التأمين ومن بينها الإدارات الفنية والمالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية وكافة الإدارات المعنية، وإزالة أية معوقات قد تواجه التنفيذ، علاوة على تطوير بيئة إدارة المخاطر وسياسات الاكتتاب والاستثمار للشركة، مع قياس مدى كفاية نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات، وتحديد نماذج الأعمال التي ستستخدم عند تطبيق المعيار.
هذا و قد استعددت أربعون شركة تأمين وجمعية تأمين تعاوني تزاول نشاط التأمين في مصر لتطبيق معيار المحاسبة المصري والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير المالية الدولية و الذى سيترتب عليه زيادة في احتياطيات شركات التأمين عن المطبق بالمعايير الحالية بحوالي 1.2 مليار جنيه تقريباً، في إجراء يُمكن شركة التأمين من التحوط والجاهزية لأية مخاطر محتمله، كما يعزز من متانة وسلامة مراكزها المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية .

هيئة الرقابة المالية تشارك في فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية

شاركت الهيئة في فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية بعنوان "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل" والذي ينظمه الاتحاد العربى للتأمين والاتحاد المصري للتأمين بالتنسيق مع الجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية

ويمثل التأمين الطبي والرعاية الصحية آليتان مكملتان لنظام التأمين الصحي الشامل، والذي ظهر جلياً في التعامل مع جائحة فيروس كورونا، على الرغم من اختلاف طبيعة التغطية التأمينية من شركة تأمين لأخرى حسب شروط الوثائق والتغطيات المتاحة والتغطيات المستثناة، وما ترتب عليه من وجود تباين في التغطيات التأمينية حيث وجد أن الشركات التي تستحوذ على 71% من عملاء التأمين الطبي في السوق كانت ملتزمة

بتوفير التغطية العلاجية لمصابي فيروس كورونا من المؤمن عليهم بصورة كاملة وذلك وفقاً لتعاقداتها مع المستشفيات.

هذا وقد أبدت شركات التأمين مرونة كبيرة في إعادة التغطية التأمينية لعملائها (المؤمن عليهم) وسداد تكاليف متطلبات التشخيص حتى يتم تحديد مدى إيجابية أو سلبية الإصابة بفيروس كورونا، مع إمكانية استفادة هؤلاء العملاء بأسعار شركة التأمين مع المستشفى المتعاقد معها.

وبادرت الهيئة بالتنسيق مع شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية بإلزامها بمنح عملائها مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التامين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، فى خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملى وثائق التأمين وبما يُمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها ووفقا لتلك المبادرة قامت شركات التأمين بمنح عملائها مهلة سداد اضافية في عدد من فروع التأمين، ومنها منح وثائق التأمين الطبي مهلة سداد وفى حالة تجاوز فترة السداد وإلغاء الوثيقة يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم ادارية أو إصدار جديدة.

وقد اتخذت الهيئة العديد من الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتطوير وتنظيم سوق التأمين منها إصدار ضوابط التأمين التكافلي وتفعيل صندوق حماية حقوق حملة الوثائق وإصدار قرار بإنشاء مجمعة التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع وتنظيم الإصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين النمطية في ضوء اهتمام الهيئة بالتطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية

كما شكلت الهيئة لجنة من أجل البت في توزيع فائض التأمين التكافلي الغير موزع، وقدمت التبرعات من أجل تقديم الدعم المادي والعيني إلى الكيانات الصحية العامة التي تقدم خدمات الرعاية الطبية لكافة فئات المجتمع فضلاً عن توفير الدعم المادي للجهات المسؤلة عن ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم التعليم

وبالنسبة للعاملين بقطاع التأمين فقد تم إنشاء "حساب مخصص للمساهمة في علاج العاملين بقطاع التأمين" على أن يشمل كافة العاملين بكيانات التأمين ووسطاء وخبراء التأمين بالسوق المصري سواء من العاملين الحاليين أو من تخارجوا من الخدمة للتقاعد ويعد هذا القرار خطوة هامة في سبيل دعم الجميع وعدم استثناء أحد.

الرقابة المالية تعدل بعض أحكام قانون مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ليمتد لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون نشاط التمويل متناهي الصغر لُيُخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانونى متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف الى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الألاف من فرص العمل سنويا مما يسهم في القضاء على البطالة.

ومن المتوقع ان يؤدى ذلك إلى زيادة قدرة الفئات المستهدفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة من الوصول لوسائل التمويل المختلفة، وذلك بالاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في تنظيم عمل الجهات مقدمة التمويل ويحد من المخاطر التي تتعرض لها، ويشجعها على التوسع في هذا النشاط، وكذلك يحمى حقوق الحاصلين على التمويل من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت نظام إشرافي محكم.

وأكدت الهيئة أن القانون قد تضمن تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يضمن مصالح الأطراف المعنية، والرقابة على الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها. وسوف يقوم مجلس إدارة الهيئة بإصدار قواعد مزاولة النشاط وقواعد الملاءة المالية لتلك الجهات تباعا اعمالا لنصوص القانون.

وأوضحت الهيئة أن تحقيق رؤية مصر 2030 عبر مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز قدرتها التنافسية ودورها في الاقتصاد الوطني لم يكن مُيسراً دون وضع تنظيم قانوني متكامل يُتيح تمويلاً غير تقليديا للشركات المتوسطة والصغيرة، الأمر الذي تحقق مع إصدار السيد رئيس الجمهورية للقانون رقم 201 لسنة 2020 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليمتد نطاق تطبيقه كتشريع ينظم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب متناهية الصغر.

نخبة من الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارة الشركات تجتاز برنامج تدريبي معتمد لشغل مناصب قيادية

احتفلت الهيئة بتخريج دفعة من برنامج "شهادة عضو مجلس الادارة المعتمد " المقدم من مركز المديرين المصري، والتي شملت نخبة من الكوادر النسائية الطموحة بمجموعة "منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً" والمؤهلة لشغل مقاعد بمجالس إدارة الشركات، وأية مناصب قيادية تُمكِن المرأة من المشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات.

وتحرص الهيئة على اتساق خطواتها مع مسار التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030، وبذل الجهود للدفع بقيادة المرأة داخل القطاع المالي غير المصرفي لتحقيق المساواة بين الجنسين يمثل أولوية للهيئة، بعد أن تبنت الهيئة أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة من بينها تحقيق المساواة بين الجنسين عبر إصدار قرارات تتعلق بتمكين القيادات النسائية ومشاركتها في مجالس الإدارة.

و ذلك املا ان تتضاعف أعداد الشخصيات النسائية المؤهلة للتواجد بمجالس إدارة الشركات على قاعدة بيانات الهيئة مع نهاية العام الجاري أو بدايات عام 2021 كي تمضي الهيئة في رفع نسبة تمثيل المرأة إلى 25% من مقاعد مجالس إدارة الشركات وعدم الاكتفاء بمقعد واحد، والإستفادة من نتائج الدراسات السابق إجرائها على مجتمع من الشركات الخاصة والعامة المقيدة في البورصة المصرية والتي رصدت تحقيق الشركات ذات التمثيل الأعلى للمرأة معدلات ربحية أعلى وقوة مالية أفضل، وتحقيق الشركات التي تضم نساءً في مجالس إداراتها معدلات نمو أكبر في العائد على حقوق المساهمين، وفي العائد على الأصول، وفي العائد على المبيعات، والميل لتفضيل التمويل عبر الأسهم واعتماد أقل على الديون.

و الجدير بالذكر شغل د. رشا راغب–المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب مقعداً بمجلس ادارة هيئة الرقابة المالية بعد ان باتت مبادرة الهيئة لتمكين المرأة بالمشاركة في صنع القرار الإداري ملموسة على أرض الواقع، بعد أن دعمت قرارات الهيئة التنظيمية توفير بيئة تنظيمية مناسبة تُلزم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، بجانب الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بتضمين عنصر نسائي على الأقل في مجالس إداراتها وحثت على إعطاء المرأة فرصة للتواجد بدائرة صنع القرارات، وإمهال الشركات فترة لتوفيق الأوضاع تمتد حتى نهاية عام 2020.وذلك فى سبيل السعي إلى تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية والتي تستهدف تولى

المرأة للمناصب الإدارية العليا بنسبة 30% بحلول 2030 .و يعد إطلاق الهيئة لتطبيقها الذكي "تمكين المرأة" – Empowering Womenعلى نظام التشغيل المجاني" أندرويد" لأجهزة الهواتف الذكية النقالة والحواسب اللوحية نقلة نوعية لجهود الهيئة المستمرة في التحول الرقمي و دعم وتمكين المرأة، لما تمثله تلك المنصة الإلكترونية من رافد موضوعي يتيح قاعدة بيانات تضم كوادر نسائية أمام الشركات للتيسير وزيادة فرصة الاختيار بينهن لشغل مقعد بمجالس إدارة الشركات، وتغيير نمط تعيين أعضاء مجالس الإدارة بالخروج من دائرة التوصيات الضيقة بين الشركاء.

وتعتز الهيئة بتعزيز الاستدامة بشكل استباقي منذ عام 2018، مؤكدة أن التركيز في المستقبل سينصب على إدارة تحديات الحاضر وأن مسؤوليتها تتمثل فى إعداد السوق لواقع جديد، والبدء بنفسها كونها أول مؤسسة حكومية رقابية مستدامة عملت على مقاربة نسبة عدد الإناث إلى نسبة الذكور الحالية بين العاملين بها من خلال توظيف المزيد من الإناث.

الهيئة تحتفل بتخريج الدفعة الأولى من طلاب الماجستير المهنى في حوكمة الشركات

شاركت قيادات الهيئة وقيادات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في احتفالية تخرج المجموعة الأولى من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات بمناسبة اجتيازهم مواد التخصص وجاهزيتهم لاستكمال باقي مراحل الماجستير المهني بالأكاديمية، وفقا لبروتوكول التعاون المشترك بين كلية الدراسات العليا فى الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري بالهيئة تنفيذ برامج للدراسات العليا مشاركةً بين الجهتين وفقاً لآلية تعاون تتيح مزج الخبرة التطبيقية إلى الخبرة العلمية لمنح شهادة الماجستير فى إدارة الأعمال MBA فى مجال الحوكمة فى عدة مسارات تتعلق بحوكمة الشركات، حوكمة القطاع الصحي، حوكمة البنوك، الالتزام، وبما يسهم بنشر تطبيقات فكر الاستدامة

وأشادت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بمستوى التدريب والحقيبة البحثية التى تلقاها طلاب الماجستير ونفذت من جانب مركز المديرين المصرى وتم التأكيد على أن الفترة المقبلة ستشهد تعاونًا وثيقاً مع المركز الذى يعد أول مركز في مصر والمنطقة العربية يعمل منذ إنشاءه عام 2003 على نشر فكر وتطبيقات الحوكمة، ويتعاون مع العديد من المنظمات الدولية الرائدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، معهد البنك الدولي(WBI) ، مؤسسة التمويل الدولية(IFC) ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، الاتحاد الأوروبي(EU) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) وغيرها من الجهات المحلية المختصة بالحوكمة.

الرقابة المالية تعقد ورشة عمل وتلتقي بمسؤولي الشركات والجمعيات الاهلية مقدمى خدمة التمويل متناهى الصغر

عقدت الهيئة فعاليات ورشة عمل حضرها مسؤولي الجمعيات الأهلية من الفئة (أ) والمرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر والاتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر لتبادل الأراء حول الإطار العام لضوابط منح الترخيص واستمراره لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وقد اتاحت ورشة العمل التواصل بشكل مباشر مع اللاعبين الرئيسين المخاطبين بالقانون في منح التمويل للتأكيد على الاهتمام بنشاط التمويل متناهى الصغر، و الحث على التوسع في نشاط التمويل لمقابلة الحاجة للتمويل لدى عملاء جدد لا يلجئون للتمويل التقليدي، وفى نفس الوقت المحافظة على قصة النجاح التي تحققت في متناهى الصغر عبر سنوات ست بلغ خلالها التمويل لما يقرب من 3.11 مليون منتفع ساهمت بصورة ملموسة في الشمول المالي، وضمت فئات جديدة لم يسبق لها التعامل مع مؤسسات التمويل التقليدية، علاوة على تمكين المرأة ، وشددت الهيئة انها لن تتردد في التدخل بوضع ما تراه مناسباً من ضوابط ملزمة عند الحاجه إذا ما وجدت نقص الاهتمام بالتمويل متناهى الصغر..

إن التوسع في نشاط التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب التمويل متناهى الصغر يجب أن يتم على أساس قوى من توافر الخبرات البشرية والملاءة المالية لدى جهات مقدمي خدمة التمويل، وأن من واجب الهيئة كجهة رقابية الاطمئنان للحفاظ على مستوى النمو في نشاط التمويل متناهى الصغر، و التأكد ان من سيحصل على رخصة بمزاولة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة لن يجور على النمو المتوقع في محفظة التمويل المتناهي الصغر أو نسبته، كما أن الرقابة المالية تثق في أن آليات السوق ستحافظ على إنجازات التجربة المصرية في التمويل متناهى الصغر.

وأهابت الهيئة بالجهات التي تزاول نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ضرورة التقدم للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط، للحيلولة دون تعرضها لمخالفة أحكام القانون والوقوع تحت طائلة العقوبات ‘ هذا و تعمل الهيئة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على وضع قواعد وضوابط مزاولة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر أو قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، ومعايير الملاءة المالية التي تلتزم بها الشركات بحسب النشاط المرخص لها بها.

الرقابة المالية تُلزم شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بتوافر الكوادر والخبرات في مجال التمويل المصرفي وغير المصرفي لدى القائمين على إدارتها

صدر قرار الهيئة رقم (164) لسنة 2020 والخاص بقواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذا الشركات الراغبة في الجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب تمويل المشروعات متناهية الصغر.

حيث يتعين على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة أن تتخذ شكل شركة مساهمة بحيث لا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ثلاثين مليون جنيه مصري، وأن يكون من ضمن مؤسسيها أشخاص اعتبارية بنسبة لا تقل عن (50%) من رأس مال الشركة، وألا تقل نسبة مساهمة المؤسسات المالية عن (25%) من رأس مالها، وأن يقتصر نشاط الشركة على ممارسة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، مالم يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام هذا القرار أو أن يرخص لها بمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية أخرى وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة، مع الالتزام بقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، وما يفيد التعاقد مع إحدى شركات الاستعلام الائتماني المرخص لها من قبل البنك المركزي المصري للاستعلام عن العملاء، بالإضافة إلى التعهد بالانضمام لعضوية الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وأوضحت الهيئة بأن الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و تمويل المشروعات متناهية الصغر معاً يستلزم تقديم إقرار من الممثل القانوني للشركة بإمساك حسابات مالية مستقلة لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإعداد قوائم مالية مستقلة وفقاً للضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن، وأن تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة خطة العمل المستقبلية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات للشركة ورؤيتها واستراتيجيتها في مزاولة الأنشطة التمويلية المطلوب مزاولتها مجتمعة وإدارة المخاطر بها، وعلى أن تتضمن بحد أدنى الحصة السوقية المستهدفة، المناطق الجغرافية المستهدفة، شرائح العملاء المستهدفين، آليات التشغيل، أنواع منتجات التمويل ومستوى المخاطر المقبولة، واقتصاديات التشغيل.

توقيع تعاقد بين معهد الخدمات المالية ومعهد دراسات البورصة الأسبانى لمنح درجة الماجستير في الأسواق المالية

وقعت الهيئة مع معهد دراسات البورصة الاسبانى اتفاقاً لمنح درجة الماجستير في الأسواق المالية مع التركيز على المواد المرتبطة بالمشتقات المالية، حيث جرت مراسم توقيع الإتفاق بين الطرفين عبر تقنية الفيديو كونفرانس بقيام الجانب المصرى بالتوقيع على نسخة من الإتفاق في القرية الذكية وبحضور السيد رامون جيل كاساريس سفير دولة أسبانيا بجمهورية مصر العربية والمستشار رضا عبد المعطي نائب رئيس الهيئة، تزامناً مع قيام الجانب الأسباني بالتوقيع في مقر معهد دراسات البورصة IEB بمدريد وبحضور السيدْ عمر سليم سفير مصر بدولة أسبانيا.

وتعد درجة الماجستير في الأسواق المالية التي سيتم منحها لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط من أفضل عشرة برامج للماجستير بالقارة الأوربية، لذلك كان الحرص على أن يتضمن برنامج الماجستير زيارة الطلبة المصريين إلى اسبانيا لمدة 15 يوم في نهاية البرنامج لعرض المشروع البحثي للتخرج وزيارة العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية لأخذ جرعة تدريبية عملية تتوافق مع الدراسة النظرية . ويهدف نحو تزويد المشاركين به بمعرفة واسعة ومهنية بجميع مجالات الأسواق المالية، مع التركيز في نفس الوقت على إعدادهم لبيئة العمل من خلال العديد من المحاضرات والحالات والعروض التقديمية واستخدام Bloomberg ومحاكات التداول المختلفة.

وتم التأكيد ان تلك الخطوة ستزيد من التعاون بين السوقين المصرى والإسباني في نشاط الخدمات المالية غير المصرفية وزيادة تبادل الخبرات البشرية المؤهلة للعمل في أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية بين السوقين، لاسيما أن معهد دراسات البورصة بمدريد من أفضل الأكاديميات التعليمية في هذا المجال ولها سمعة دولية كبيرة.

أن برنامج الماجستير في الأسواق المالية قد صمم لمرحلة الدراسات العليا بشكل أساسي، ويستهدف ذوي الخبرات المالية التمويلية والإستثمارية وأيضاً أولئك المتعمقين في مجال الرياضيات، أو الذين يتطلعون إلى التغيير في مجال عملهم الحالي إلى عالم التمويل. كما استطاع معهد الخدمات المالية التفاوض بنجاح وبدعم من هيئة الرقابة المالية مع المعهد الأسباني لتنفيذ البرنامج بنصف تكلفته في إسبانيا مما سيجعله متاحاً لعدد أكبر من الدارسين والراغبين في الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية.

الرقابة المالية تطلق جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي لأول مرة

أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزاً في مجال العمل بأنشطة سوق المال، أو الشركات المقيدة بالبورصة، أو التأمين، أو شركات التمويل–العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم– أو التمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيزاً لما صدر عن مجلس إداراتها من قرارات تُسهم في تمكين المرأة بإعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

هذا و قد تم توفير قاعدة بيانات متكاملة عن السيدات المؤهلات لشغل مناصب قيادية أمام الشركات للاختيار منها بما يساعد في تفعيل وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات ويحقق التنوع بين الرجال والسيدات في مجالس الإدارة، وهو ما ينعكس ايجابياً على أداء المجلس خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي له فقد كان مهماً مما شجع الهيئة على ان تُشرك القطاع المالي غير المصرفي بمختلف أنشطته في استعراض تجربة المرأة في الأداء والإنجازات على أرض الواقع، و القاءالضوء على الكفاءات النسائية المتواجدة والعاملة بالفعل والتي تُعد نماذج رائدة لابد من الاهتمام بها وتشجيعها كي تستمر.

وأكدت الهيئة أنه في حال وصول عدد السيدات بقاعدة بيانات الهيئة لعدة مئات، سيتم عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار برفع نسبة تمثيل المرأة بمجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة، والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بألا تقل عن 25–30% من عدد أعضاء المجلس.

كما ألمحت الهيئة لدراسة منح حوافز إضافية ملموسة للشركات المهتمة بأن تمثل المرأة النسبة الغالبة من العملاء المستفيدين بأنشطتها، وفى مقدمة تلك الحوافز خَفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة، أو خفض رَسم التطوير لحث الشركات على استهداف المرأة والوصول إليها لتحتل النسبة الأكبر من العملاء.

أن التخطيط والإعلان عن جائزة النساء الأكثر تميزاً يتسق مع منهج الهيئة في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة وتشجيعها على زيادة نسبة مشاركتها في الأنشطة المالية غير المصرفية سواء كرائدة أعمال أو كمستهلكة

أو مستفيدة من الخدمات المالية غير المصرفية المتنوعة، حيث اتخذت الهيئة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ضمن أهداف الهيئة ذات الأولوية وبما يحقق الرؤية المصرية في ذات الشأن.

وجدير بالذكر ان الأمم المتحدة قد احتفلت في عام 2020 بالمرأة تحت شعار "أنا جيل المساواة.... إعمال حقوق المرأة" بهدف الجمع بين الأجيال المتعددة من القيادات النسائية، والاحتفال بصناع التغيير من جميع الأعمار، فإنه من المنصف أن نشيد بالتجربة المصرية في القطاع المالي غير المصرفي، والتي تستحق الاهتمام وعرض إسهامات المرأة فيها باعتبارها عنصر فاعل ومتميز ومؤثر.

و قد تم مخاطبة الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي لتقوم بدورها بمخاطبة أعضائها من الشركات لترشيح الكوادر المشهود لها بالكفاءة من النساء المتميزات لديها ، وفقاً لعدد من المعايير الموضوعية في مقدمتها أن تكون المرشحة لجائزة الهيئة تشغل درجة وظيفية من ضمن "كبار المسؤولين التنفيذيين– Senior/Executive level"، وتمثل نموذج فعال يلهم النساء الأخريات ويؤثر في توجيه الجيل القادم من النساء في ذات النشاط المالي غير المصرفي التي تعمل به، وأن تتسم بالوعي والتطوير الذاتي (مع ذكر أي شهادات تم الحصول عليها / ورش عمل وبرامج تدريبية سبق حضورها)، ويكون قد مرّ على خبرتها المهنية 15 عاماً على الأقل.

معهد الخدمات المالية يطلق سلسلة من اللقاءات التعريفية بدرجة الماجستير في الأسواق المالية ويعلن عن تدبير منح دراسية للمتقدمين

افتحت الهيئة فعاليات الندوة التعريفية ببرنامج الماجستير في الأسواق المالية بمشاركة كلية التجارة بجامعة القاهرة، وحضرها الطلاب والمهتمين بمجالات التمويل والاستثمار، حيث شهدت الندوة تواصل الطلبة مع مسؤولي معهد دراسات البورصة IEB الإسباني والرد على استفساراتهم عبر جلسة افتراضيه عبر تطبيقZoom و تعمل الهيئة جاهدة على زيادة كفاءة الأسواق التي تراقبها وتشرف عليها بإدخال برامج تدريبية جديدة ومتطورة فى الهندسة المالية والتركيز على تقديم الأسس العلمية والتطبيقية للمشتقات المالية داخل مجتمع الاستثمار بمنهجية مختلفة عما هو متبع، وأنه لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يتم منح درجة الماجستير في الأسواق المالية بالتعاون مع معهد IEB وهو واحد من أهم ثلاثة مدارس متخصصة في الأسواق المالية في إسبانيا، ويحظى برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالشراكة العلمية من جانب كل من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالمملكة المتحدة LSE وجامعة Wharton بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والجامعة الصينية في هونغ كونغ .

وقد تطلب تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الهيئة لتفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة فى مجال تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية إعداد وتأهيل الكوادر الفنية لمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة وتطوير مهاراتها،

والتطلع نحو توطين برامج علمية دولية تمنح درجات متخصصة في مجال التمويل والأسواق المالية وبالتركيز على التدريب العملي والتطبيقي على التداول على العقود الآجلة.

مجلس الإدارة يوافق على 7 إصدارات دفعة واحدة من سندات التوريق بقيمة تقترب من 10 مليار جنيه

وافقت الهيئة لأول مرة على الترخيص بطرح سبعة إصدارات من سندات التوريق بقيمة تبلغ 9.3 مليار جنيه لخمس شركات توريق مقابل محافظ لحقوق مالية آجلة متنوعة لأنشطة التأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري والتخصيم.

وتساند الهيئة التوجه الإيجابي لنشاط سوق رأس المال المصري للسعي بخطوات ثابته لمزيد من إصدار السندات بكافة أنواعها ليصبح سوقاً جاذباً لتلك الأداة، حيث يشهد سوق رأس المال الموافقة على برنامجين لشركتي توريق لإصدار سندات توريق بقيمة إجمالية قدرها 12.5 مليار جنيه مقابل محافظ حقوق مالية لأنشطة تطوير عقاري ستتيح إعادة التمويل لرأس المال العامل للشركات المستفيدة من اصدار سندات التوريق.

وتشهد المؤشرات السنوية الخاصة بسندات التوريق تطوراً ملحوظا بدءً من عام 2019، عقب التعديلات التي تم إجرائها على قانون سوق راس المال وأدت إلى انتعاش سوق السندات لتتيح بديل غير تقليدي من التمويل أمام الشركات لتبلغ قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 22 مليار جنيه عام 2019 مقابل 5.3 مليار جنيه فقط عام 2018. وبالنسبة لحجم إصدارات سندات التوريق خلال العام الجاري بلغ حوالي مبلغ 15.7 مليار جنيه بنهاية نوفمبر 2020، كما بلغ حجم إصدارات سندات التوريق الإجمالي لما يقرب من 25 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بزيادة قدرها 14% مقارنة بالعام المنقض حال انتهاء الشركات من استيفاء المستندات قبل نهاية العام. كما وافقت الهيئة على الإصدار الثاني وقيمته 500 مليون جنيه من برنامج سندات قصيرة الاجل يبلغ حجمه 2 مليار جنيه لتمويل راس المال العامل لإحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة بما يمكنها من الحفاظ على استمرارية نشاطها في كافة مجالات الوساطة في الأوراق المالية.

الرقابة المالية عضوا بشبكة البنوك المركزية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر

انضمت الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي للأخضر وذلك في خطوة تعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر وتُزيد من جاذبيته للاستثمارات الخضراء، وتعكس حجم التقدير الدولي لجهودها في مجال التنمية المستدامة.

ومن جانبها أعلنت شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي للأخضر قبول عضوية الهيئة بالإجماع لالتزامها بمعالجة إدارة مخاطر المناخ، وتأكد أعضاء الشبكة من اقتناع الهيئة

الكامل بأهمية التنمية المستدامة كمسار للوصول إلى واقع اقتصادي واجتماعي وبيئي عالمي جديد، وتثمين اهتمام الرقابة المالية في مصر بنشر فكر التأمين المستدام وبناء القدرات القادرة على تفعيله، بجانب الانجازات العديدة للهيئة في مجال التنمية المستدامة على المستوى الوطني عبر تطبيق مبادئها في التحول للاستدامة على الكيان الرقابى نفسه .

واكدت الهيئة إن الالتزام المعلن من جانبها عن تحملها مسئولية دعم وتطوير وتنمية الأسواق الخاضعة لرقابتها، والتأكيد على أهمية التمويل المستدام كأحد أهم الأدوات الرئيسية لنمو الاقتصاد في المستقبل القريب، كان محل اهتمام وتقدير من جانب أعضاء شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر في ضوء توجه الهيئة في اتباع منهج إشرافي قوي لتنظيم الانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة.

إصدار النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

صدر النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية وقواعد وإجراءات تنظيم العمل به، والمتضمن آلية عمل متكاملة لتفعيل المادة العاشرة من قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وله شخصية اعتبارية مستقلة تجيز للمتعاملين في الخدمات المالية غير المصرفية اللجوء إليه إذا ما اتفقوا ابتداء أو لاحقا على تسوية النزاع عن طريق التحكيم بهدف السرعة في تسوية وحل النزاعات.

وتتحدد مهامه في التحكيم وتسوية المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين تلك الشركات والجهات، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات والجهات بمناسبة مباشرتها لنشاطها، وذلك بمراعاة أحكام القوانين المصرية المنظمة للتحكيم وتسوية المنازعات.

الرقابة المالية تطالب الشركات الخاضعة لإشرافها بإنشاء قواعد بيانات لعملائها وفقا للفئة العمرية والمنطقة الجغرافية والنوع

طالبت الهيئة الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية –والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة– بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها، على أن يراعى في هذه القاعدة تبويب

العملاء وفقا لعدد من المحددات –وبحد أدنى–نوع العميل (ذكر – أنثى)، والفئة العمرية للعميل، والمنطقة الجغرافية لتقديم الخدمة، وفى حالة العميل ذو الشخصية الاعتبارية يدخل في شأن التبويب الخاص بالمرأة حالتين، الأولى ترتبط بتملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (51%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، والحالة الثانية تملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (20%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، على أن تشغل امرأة واحدة على الأقل منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير التنفيذي أو نائباً لأي منهم .

وذلك بغية الوصول بالخدمات المالية غير المصرفية للمتعاملين المرتقبين في الوقت المناسب وبالكلفة المناسبة و هو جوهر مشاركة القطاع المالي غير المصرفي في عملية الشمول المالي، فضلا عن معرفة مدى حجم التيسير في وصول خدمات التمويل غير المصرفي لربوع محافظات مصر وبشكل عادل يكفل المساواة بين الجنسين وهى أولوية مستدامة للرقابة المالية التي تقوم بمهام الأشراف والرقابة على قطاع حيوي شهد طفرات تدفعنا كى ينصب تركيزنا في المستقبل على إدارة التحديات التي تعوق وصول خدمات التمويل غير التقليدي لعملاء أخرين ، وأولى تلك التحديات نقص البيانات عن العملاء.

الموافقة على الإصدار الثالث من الصكوك خلال عام 2020 بقيمه 600 مليون جنيه

وافقت الهيئة على ثالث إصدار من الصكوك يشهده سوق رأس المال المصرى للعام الجاري، من خلال طرح لصكوك الإجارة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية–لإحدى الشركات–وقابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم، وقابلة للاستهلاك المبكر، ويتم طرحها طرحاً خاصاً للاكتتاب بنسبة 100% للمؤسسات المالية المؤهلة للاستثمار والجهات والأفراد ذوي الملاءة المالية.

ويتم طرح 100% من الصكوك للطرح الخاص للمؤسسات المالية المؤهلة والجهات والافراد ذوي الملاءة المالية، على أن تقيد الصكوك بعد ذلك بالبورصة المصرية هذا فضلا أن اجمالي عدد اصدارات الصكوك في اول عام لتلقى مجتمع سوق المال لإصدارها بلغ عدد 3 إصدارات بقيمه 5.1 مليار جنيه، وتسعي الهيئة إلي تنميه سوق الصكوك خلال عام 2021 حال تحسن الأحوال الاقتصادية وزيادة الحاجة الي تمويل استثمارات جديده، وتتوقع زيادة فيمه الإصدارات لتصل الي 10 مليار جنيه خلال العام القادم.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز